إصدارات إستراتيجية

الدليل المنهجي
لإعداد البحوث ومذكرات التخرج



اعداد

د. براهيمي سهام

ألمانيا - برلين

2020

الدليل المنهجي لإعداد البحوث ومذكرات التخرج

اعداد: د. براهيمي سهام

اصدارات استراتيجية

الدليل المنهجي لإعداد البحوث ومذكرات التخرج



إعداد: د. براهيمي سهام

سنة النشر: 2020 | الطبعة الأولى

الناشر: المركز الديمقراطي العربي (المانيا- برلين)

رقم تسجيل الكتاب: VR. 3383-6440.B

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية المانيا - برلين

secretarial – information: info@democraticac.de

Media and press: press@democraticac.de

Continue on the Viper-Whats App : 00491742783717

book@democraticac.de

الطبعة الأولى | 2020 | المانيا - برلين

المحتويات

تقديم 4

المرحلة الأولى... 6

اختيار موضوع البحث 6

المرحلة الثانية 15

جمع المادة العلمية قراءتها وضع خطة البحث.. 15

المرحلة الثالثة 22

إنجاز البحث العلمي 22

المواصفات النهائية للبحث العلمي 38

نموذج شكلي عن البحث العلمي 57

تقديم

لطالما كانت المنهجية فن تقديم المعلومة، و تنظيمها في إطار علمي، و أكاديمي محكم، كي يتسنى للباحث أن يوصل وجهة نظرة بطريقة علمية، و نسق سليم متقن، ليسهل على المتلقي التعاطي مع المعلومة، و الاستفادة منها. و نظرا لكون المنهجية هي الأداة الوحيدة التي يمكن من خلالها انجاز بحث علمي أصيل، كان من الضروري معرفة أسسها و تمكن من قواعدها لإنجاز بحث علمي وفقا لما هو متعارف عليه.

و بما أن علم المنهجية من العلوم غير دقيقة، التي تضاربت فيها اتجاهات المذاهب واختلفت في التأصيل لها المدارس كان لا بد من محاولة بعثها بطريقة لا تجعل الباحث في حرج نظرا لكثرة الآراء، و لا في ريب لتشعب السبل. و ليقيننا التام أن المنهجية هي وسيلة لإطلاق العنان للباحث في تقديم طرحه، وفتح الأبواب على مصرعيها لإبراز شخصيته وليس لتقويض ملكاته الذهنية، و الحد من مهاراته العلمية .

و عليه يهدف هذا الميثاق لتنوير الباحث منهجيا، و تذليل الصعوبات التي تعترضه أثناء إنجازه للبحوث العلمية و أخص بالذكر البحوث العلمية القانونية، سواء كان بصدد إعداد البحوث في إطار الأعمال الموجهة، أو كانت مذكرة تخرج(ليسانس، ماستر، دكتوراه) و يهدف هذا الدليل بالخصوص:

- توحيد منهجية البحث العلمي القانوني، للرقي بالبحوث القانونية من مجرد أنها نقل للمعلومات إلى كونها بحوث ذات نسق متكامل من الناحية الشكلية و الموضوعية.
- إتقان البحوث العلمي من خلال توظيف مناهج البحث العلمي، و الاستعمال الجيد لأدوات المنهجية من تنظيم، وتنسيق، و جدية، للحفاظ على توازن البحث العلمي .
- احترام قواعد الأمانة العلمية من خلال التعاطي الجيد و السليم مع المادة العلمية بأمانة و مسؤولية و ضمير إنساني و أكاديمي واعي بضرورة الحفاظ على المعلومة و تقديمها وفقا لمقتضيات الأمانة العلمية، و الأصول المنهجية.

و في الأخير الوصول إلى الهدف الأسمى وهو تقديم بحوث علمية ترقى للنقاش من حيث المبادئ و الأفكار، بعيدا عن الرداءة، و الحشو، و الضمائر غير مسئولة...

المرحلة الأولى:

اختيار موضوع البحث.

أصول اختيار موضوع البحث:

يواجه الكثير من الطلبة صعوبة في اختيار موضوع الدراسة أو مذكرة التخرج في مرحلة الليسانس أو في مرحلة الماستر ، ولعلى الأمر يزداد صعوبة وتعقيدا خلال مرحلة الدكتوراه وبالتالي لا يبقى أمامهم سوى الاتصال بالأستاذ المشرف أو حتى الاستعانة بالإدارة ، وفي حالات كثيرة يتم انتقاء الموضوع عن طريق الاستعانة بالعناوين الجاهزة والتي بحث فيها من قبل ، كما قد تكون العشوائية هي الوسيلة المتبقية لأجل اختيار المواضيع دون مبالاة من الطلبة بما يعود عن ذلك من مشاكل وأثار سلبية ، تجعل الباحث في أخر المطاف إما أن يقدم بحثا لا يرقى إلى درجة البحث الأكاديمي، أو تقديم جريمة بحث إن صح القول عن طريق استنساخ موضوع معين ، وهذا ما يبين أهمية مرحلة اختيار موضوع الدراسة باعتبارها من المراحل الأساسية المكونة للبحث العلمي ، فمن أحسن البداية أحسن النهاية .

في هذه الورقة البحثية سنحاول قدر المستطاع تحديد بعض المعايير المعتمدة من فقهاء المنهجية ، والتي تساعد الطالب في اختيار موضوع بحثه .

يعرف البحث العلمي عند بعض فقهاء المنهجية على :"أنه إعمال الفكر وبذل الجهد الذهني المنظم حول مجموعة من المسائل أو القضايا ، بالتفتيش و التقصي عن المبادئ أو العلاقات التي تربط بينهما وصولا إلى الحقيقة التي ينبني عليها أفضل الحلول لها".

من خلال ما تقدم نستطيع أن نقدم إشكالا مفاده البحث في الأسس التي يجب أن يراعيها الباحث وهو يختار موضوع بحثه، فنطرح

التساؤل التالي ما هي المعايير المتبعة لأجل اختيار موضع الدراسة والتي يجب على الطالب إتباعها؟

لإمكانية تحديد موضوع البحث العلمي في مجال القانون أو حتى في باقي المجالات العلمية الأخرى فلابد من توافر مجموعة من المعايير التي تساعد الطالب في التصدي للمشاكل التي تواجهه أثناء اختيار موضوعه، و التي نقسمها إلى قسمين أساسين على النحو التالي:

- ✓ معايير ذاتية.
- ✓ معايير موضوعية .

ولكن قبل التعرض لذلك لا مانع من عرض مختلف مراحل إعداد المذكرة حتى يستطيع الطالب أن يتبينها، وعليه فتحدد هذه المراحل في :

- مرحلة اختيار موضوع الدراسة وعنوانه في عملية إعداد البحث العلمي.**(موضوع المداخلة)**
- مرحلة جمع المادة العلمية لإعداد البحث العلمي.
- مرحلة القراءة والتفكير في عملية إعداد البحث العلمي .
- مرحلة التبويب والتقسيم في عملية إعداد البحث العلمي .
- مرحلة تخزين المعلومات في عملية إعداد البحث العلمي .
- مرحلة الكتابة في عملية إعداد البحث العلمي.
- مرحلة وضع البحث العلمي في شكله النهائي .

المحور الأول : المعايير الذاتية في اختيار موضوع الدراسة .

يخضع اختيار موضوع الدراسة لجملة من المعايير الذاتية التي تساعد الباحث في تحديد موضوع بحثه، هذه المعايير لها علاقة بشخصية

الباحث من رغبة نفسية ذاتية واستعدادات و قدرات ، نوضحها على النحو التالي:

1-الرغبة النفسية الذاتية:

تعد الرغبة الذاتية عاملا مهما من عوامل ومعايير انتقاء الموضوع ، وذلك لأنها عملية تكامل واندماج نفسي وحتى عاطفي بين الباحث وموضوع بحثه، الأمر الذي يجعل الباحث مستعدا لتحمل أعباء دراسته والسعي وراء الإلمام بجزئياتها، ورغبة الباحث تنبثق من اختياره أولا لتخصصه،هذا الأخير الذي يمكن أن نقسمه إلى تخصص أكاديمي و تخصص مهني .

التخصص الأكاديمي : يكتسب الباحث هذا التخصص من خلال دراسته للمقاييس المقررة عليه في جميع سنوات الدراسة من الليسانس إلى الماستر ، فخلال هذه المرحلة يستطيع الطالب أن يحدد ميولا نحو فروع تخصصه ، كمن يدرس تخصص القانون العام فيميل إلى اختيار موضوعه من القانون الإداري أو القانون الدستوري...الخ .

التخصص المهني :يقصد به ارتباط الموضوع بعمل ومهنة الباحث ، فيختار هذا الأخير بحثه في نطاق الوظيفة التي يمارسها ، وهذا من أجل تعميق المعلومات والمعارف حول مهنته الممارسة ، كما يستغل نتائج بحثه في تحسين وتطوير مهنته ، فطبيعة الحال يفترض أن يكون الطالب في هذه الحالة يمارس نشاط معين يستند إليه في تحديد موضوع دراسته ، فالطلبة الموظفين هم المعنيين بالدرجة الأولى من غيرهم في هذه النقطة ، فالموظف في الضرائب

يدفعه تخصصه المهني في العمل على المنازعات الجبائية ، أو اختيار موضوع حول ضرائب الشركات ... وغيرها من المواضيع المرتبطة بهذا التخصص .

2-الاستعدادات والقدرات الذاتية للباحث

إن الاستعدادات والقدرات الذاتية للباحث لها أثر مباشر على اختيار الموضوع ومدى تناسقه وانسجام جزئياته ، لهذا وجب على الباحث أن يمتلك مجموعة من المعارف والمهارات حتى يستطيع أن يكون موضوعا لدراسته ، فلا تكفي الرغبة الذاتية لاختيار الموضوع إذ لابد من تتويجها بهذه القدرات والاستعدادات الذاتية ، فمن يميل إلى موضوع معين ليس بالضرورة أن يبدع فيه مادام غير ملم بجزئياته ولن يتسنى له هذا إلا بسعة الاطلاع والتفكير والتأمل.

ولعلى من أهم هذه القدرات نجد القدرات العقلية التي تمكن الباحث من الفهم والتحليل والربط والمقارنة والاستنتاج ، إلى جانب القدرات اللغوية فمن يريد اختيار موضوع مقارن كدراسة مقارنة بين قانون عربي وأخر أجنبي لابد و أن يكون يجيد على الأقل اللغة الأجنبية ، ذلك أن المصادر و المراجع التي سوف يستند إليها تكون مكتوبة بلغة أجنبية الأمر الذي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار قبل انتقاء موضوع معين .

المحور الثاني :المعايير الموضوعية في اختيار موضوع الدراسة .

يخضع اختيار موضوع الدراسة لجملة من المعايير الموضوعية التي تجعل الباحث يدرس موضوعه المختار دراسة جادة ، ولعلى من بين أهم هذه المعايير نجد ما يلي:

1-أن يكون موضوع الدراسة محددا.

التحديد معناه وضع إطار يستطيع الباحث من خلاله أن يضيق ويوسع من موضوع بحثه ، لهذا وجب أن يحسن الطالب اختيار الموضوع المراد العمل عليه ، فيجب أن لا يكون فضفاضا واسعا وبالتالي لا يستطيع أن يلم بجزئياته ، ولا أن يكون ضيقا محصورا وبالتالي لا يجد الباحث ما يكتب وهذا لانعدام المراجع والمصادر المستعملة في ذلك فمن أراد التكلم عن موضوع "الحماية القانونية لحق المؤلف في التشريع الجزائري" لاشك أنه وسع من موضوعه هذا خصوصا بالنسبة لطلبة الماستر، فيقتضي أن يتطرق للحماية المدنية والجزائية وحتى الإدارية ، كما يجب عليه أن يبحث في التشريعات التي نصت على حقوق المؤلف كالأمر المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ، كذلك في قانون الجمارك...وغيرها .

2-أن يكون الموضوع دقيقا وواضحا .

مفاد هذا العنوان أن تكون الرؤية مكتملة في ذهن الباحث حول الموضوع الذي يريد أن يعمل عليه ، وفي هذه النقطة ننصح الطلبة بالرجوع إلى الدراسات السابقة لتحدد بصفة دقيقة الموضوع وإطاره العام .

3-الأصالة والجدة.

إن التطرق لبحوث قديمة لا يعدو على كونه نسخا لبحوث ودراسات سبق التعرض إليها الأمر الذي ينعدم معه إثراء حقل المعرفة ، لهذا فطالما أن الأصالة من المعايير الأساسية للبحوث العلمية فلا حاجة لنا لتكرار المواضيع وتضييع الوقت ، ولكن قد نكون أمام حالة بحيث لا

نستطيع أن نقول أن كل المواضيع المكتوب فيها قد أخذت حقها في الكتابة والتحليل والمناقشة ، فقد نجد موضوعا مكتوب فيه من طرف مجموعة من الباحثين ولكن لكل طريقة طرحه هل يعد هذا من قبيل حالة البحوث المستهلكة ؟ إجابة عن هذا نقول لا يمكن تصنيف هذا العمل من قبيل البحوث المستهلكة ولكن نرى أن الطالب إذا وجد بحثا مشابه لبحثه فعليه قبل ترسميه إداريا أن يتحصل على البحث الأول ويلاحظ طريقة العرض فان كانت ذاتها الطريقة التي يريد إتباعها فهنا نقول أن الموضوع الثاني مستهلك في حالة اختياره ، في حين إذا كانت طريقة العرض والمناقشة والتحليل مخالفة للبحث الأول فلا محالة أن البحث الثاني يتصف بالأصالة والجدة وإن كان له نفس العنوان السابق.

4-أن يكون وافر المادة العلمية .

المادة العلمية السابقة هي المورد الرئيس الذي يستقي منه الباحث معلوماته ، فانعدامها يجعل الباحث في حرج ويكون له مشكلة ، وهذا ما سميناه بالتحديد الضيق لموضوع الدراسة ، لهذا معالجة إشكالية معينة تستوجب توافر المصادر والمراجع ، وإلا فلا جدوى من إجراء الدراسة ، ويمكن أن نستقي المعلومات أو المادة العلمية بصفة عامة من المصادر التالية :

- المصادر : وهي المادة العلمية التي كتب فيها لأول مرة وتسمى بأمهات الكتب أي كتب فيها لأول دون استعمال مصادر وسيطة في نقلها مثل القران الكريم السنة النبوية ، القوانين ، المعاهدات ...

- المراجع :وهي التي تستمد معلوماتها من المصادر والوثائق الأصلية المباشرة كالكتب ...وغيرها .
- الدراسات السابقة : وهي تمثل رسائل الدكتوراه ، مذكرات الماجيستر ، الماستر
- المجلات : وينصح باستخدامها لأنها تعالج جزئية معينة فقط.
- المشاريع البحثية : ونقصد بها مخابر البحوث عبر مختلف الجامعات.
- الملتقيات والندوات والأيام الدراسية (قد ينتقي الباحث فكرة بحثه أو موضوعه من خلال حضور هذه الملتقيات والندوات و الأيام الدراسية ، فالمناقشة التي تفتح بمناسبتها قد تكون فكرة موضوع بحث)

5-إمكانية البحث في الموضوع المختار.

وتعني عدم اختيار موضوعات معقدة أو متشعبة تفوق قدراته ومؤهلاته كمن يريد أن يجري دراسة مقارنة حول واقع السجون بين الجزائر و أمريكا وهو عاطل عن العمل ، فدراسته واضحة أنها ليست مكتبية بل هي دراسة تطبيقية على حالة السجون في الجزائر وفي أمريكا فستلزم منه الأمر القيام بزيارة إلى أمريكا لمعاينة سجونها عن كثب ، لهذا لا يستطيع البحث في هذا الموضوع لقصور مؤهلاته المادية ، فضلا عن الإجراءات المعقدة ربما التي تعتمدها هذه الدولة لدخول سجونها .

في نهاية هذه المداخلة يجب أن نذكر بأن الباحث هو المسئول الأول و الأخير عن بحثه لهذا وجب عليه حسن الاختيار ولا يعتمد على المؤطر في تحديد الموضوع ، فقد يحدد له المشرف موضوع ولكن لا يستطيع الباحث العمل عليه ، وهذا ربما قد يرجع لانعدام أحد المعايير الذاتية لاختيار الموضوع ، كعدم رغبة الباحث العمل على هذا الموضوع ، أو لتضارب الاختصاص الأكاديمي و المهني مع الموضوع المختار ، فيصبح حينها الطالب في حرج من أمره.

كما ننصح الطلبة على أن يعودوا أنفسهم على المطالعة والقراءة وحضور الملتقيات والندوات و الأيام الدراسية ، فهذه المعطيات كلها من بين الأمور التي تساعد الطالب على اختيار الدراسة التي يريد ، كما لا يجب عليه الانتهاء من الدراسة حتى يختار بل الاختيار مصاحب لدراسته خصوصا الدراسات في مرحلة التخصص.

المرحلة الثانية:

جمع المادة العلمية قراءتها وضع خطة البحث.

مرحلة حصر الوثائق العلمية :

و هي مرحلة جرد المصادر و المراجع، ليتسنى للباحث، بلورة إشكالية بحثه، و مختلف التساؤلات التي تنبثق، التي من شأنها تحديد المعالم الأساسية لخطة البحث، و فيما يلي تعريف كل من المصادر و المراجع، بغية التفرقة بينهما عنها، نستعرضها عل ى النحو الآتي:

- **تعريف المصادر**:هي تلك الوثائق الأصيلة أو المباشرة أو الأولى و التي كان لمؤلفيها السبق على غيرهم في وضعها لدراسة ظواهر وموضوعات واقتراح حلول لإشكاليات مطروحة ولم يعتمد أصحابها لكتابات أخرى لكتابتها ، وبالنسبة للبحوث القانونية فاهم المصادر الأصلية هي:
  - الدساتير .
  - المواثيق الدولية و الوطنية .
  - القوانين و الأوامر و النصوص القانونية .
  - المذكرات الإيضاحية للقوانين .
  - الأحكام والقرارات القضائية .
  - الوثائق الرسمية.
- **تعريف المراجع** :هي مصادر ثانوية للبحث أو وثائق ثانوية تنقل من المصادر الأصلية أو هي كل وثيقة علمية تتطرق إلى موضوع البحث فتعالجه جزئيا أو تخدمه عرضيا، بصوره غير مباشرة أو أصلية بخلاف المصدر الأصلي كما تقدم بيانه ،

- **الفرق بين المراجع العامة و المتخصصة :**

فمثلا: إذا كان موضوع البحث **'أحكام عقد البيع في القانون المدني'** فإن كتب النظرية العامة للالتزامات والنظرية العامة للعقود تعتبر كتب عامة .

و تعتبر كتب متخصصة للموضوع: **الكتب و الدراسات التي تتناول تحديدا عقد البيع في القانون المدني**

إن مراجع البحث القانوني قد تختلف **إشكالها المادية : كالكتب و المؤلفات القانونية الأكاديمية العامة في فروع القانون المختلفة (الأطروحات) و الرسائل و المذكرات العلمية الأكاديمية، المقالات و الأبحاث العلمية المتخصصة** ... كل ذلك يمكنه أن يكون بالنسبة إلى البحث في العلوم القانونية مصدرا ثانويا **(مرجعا)** لا مصدر أوليا (مصدرا) .

مرحلة تصميم خطة البحث:

بعد أن يقوم الباحث، بجمع المادة العلمية و حصرها، بطريقة منطقية متسلسلة وفقا للإشكالية المطروحة، و ما ترتب عنها من تساؤلات فإنه يكون فكرة أولية لخطة العمل وبالتالي تتضح له معالم الدراسة، التي تمكنه من الغوص في التفاصيل الصغيرة التي ينتج عنها العناوين الدقيقة و هكذا.

و غالبا ما تكون خطة البحث تحتوي قسمين أساسيين، أو كما يعرف بالخطة الثنائية والتي تعتبر من التقسيمات الرائجة في البحوث القانونية، و نادرا ما يكون التقسيم يتعدى الثنائية إلا الثلاثية، أو الرباعية إلا في حالات قلية جدا يتطلبها نمط الدراسة و البحث.

و نميز بين البحوث العادية المقدمة مثلا في إطار أعمال موجهة، أو تظاهرات علمية، أو مقلات في مجلات التي غالبا ما يعتمد في تقسيمها على المباحث و المطالب، على عكس مذكرات التخرج التي يتعدى تقسيمها من مجرد المباحث إلى الفصول(مذكرات الليسانس، ماستر)، أو أبواب إذا كنا بصدد أطروحات الدكتوراه.

و الجدير بالإشارة في هذا المقام هو قضية المبحث التمهيدي الذي يكون في الخطة الفصلية، أو الفصل التمهيدي الذي يكون في الخطة البابية، و الذي يلقى استحسان عند البعض دون البعض الآخر، و الذي يكون الغرض منه غالبا هو وضع الإطار العام والمفاهيمي لموضوع الدراسة، و الذي قد لا تتسع له مقدمة البحث نظرا للتفاصيل الدقيقة (و غالبا ما يحتوي الجزء التمهيدي على القواعد العامة خاصة بموضوع الدراسة كالتعريفات والتطور التاريخي...)

و يشترط في الخطة جملة من الشروط نذكر منها:

- أن تكون الخطة متوازنة ن الجانب الكيفي و الشكلي، بحيث يجب أن ينطلق الباحث من إشكالية البحث و فكرته العامة، ليستخلص التساؤلات المنبثقة عن الإشكالية الأساسية ، و تكون هذه التساؤلات هي العناوين العريضة لإعداد خطة البحث.
- ضرورة الربط و التنسيق بين عناوين الخطة، بحيث يكون العنوان الفرعي مستنبط من العنوان الرئيسي.

مرحلة جمع الوثائق:

بعد ضبط عنوان البحث، و تحديد إشكالية البحث، و رسم خطة البحث تأتي مرحلة جمع المعلومات، و التي تعتمد على مجموعة من الأدوات لكي يتسنى للباحث جمع المعلومات بطريقة ممنهجة،و هي الملاحظة، المقابلة، و الاستبيان.

مرحلة تدوين المعلومات:

يقوم الباحث بتدوين المعلومات وفقا للخطة التي رسمها لبحثه، معتمدا إحدى الطرق التالية:

1-طريقة البطاقات:

و ذلك بأخذ قطع ورقية سميكة متوسطة الحجم، و تدوين جميع بيانات المادة العلمية سواء كانت كتاب، مقال،...، و اخذ الفقرات التي يحتاجها الباحث في إعداد بحثه.

2-طريقة التصوير:

و تعتمد هذه الطريقة على تصوير ما يحتاجه الباحث من نصوص، ووضعها في مظاريف خاصة مع تصنيفها على حسب محتواها.

3-طريقة الحاسوب الآلي:

و هي احدث الطرق و أسهلها في تخزين المعلومات و تصنيفها وفقا للحاجة إليها، لأنها تسهل حفظ المعلومة و استرجاعها في نفس الوقت، كما أنها تحمي المعلومات من الضياع و التلف.

مرحلة القراءة.

تعتبر مرحلة القراءة تمهيدا لأفكار الباحث، فبعد أن يعد الباحث القائمة المتعلقة بالمصادر و المراجع المتعلقة بالبحث، يبدأ بقراءتها كل على حدى، و نستعرض شروط القراءة، و أنواعها،على النحو الآتي:

1/ شروط القراءة:

للقراءة شروط نجملها في الآتي:

*أن تكون القراءة شاملة لكافة المصادر و المراجع المتعلقة بالبحث.

*أن تشمل القراءة الأجزاء المهمة والتي يحتاجها الباحث في إعداد بحثه، معتمدا في ذلك على الفهارس.

*أن تكون للباحث القدرة على التحليل و الفهم و النقد، و التعليق عند تقييم المادة العلمية التي يبحث فيها.

*أن تكون عملية القراءة مرتبة ومنظمة و غير عشوائية، لأن تنظيم القراءة يعن تنظيم الأفكار، و يفضل الانتقال من المراجع العامة على المراجع الخاصة.

* القراءة في أوقات مناسبة لأن القراءة تحتاج التركيز و التدقيق و هذا لا يتوفر في الباحث الذي يكون مجهد نفسيا و جسديا، إضافة إلى المكان الذي يشترط فيه الهدوء كي يساعد الباحث على التفكير و الاستيعاب.

2/أنواع القراءات:

تتنوع القراءات وفقا للآتي:

***القراءة الاستطلاعية:**

و تسمى كذلك بالقراءة الكاشفة، أو السريعة و كذلك الخاطفة وتقتصر هكذا نوع من القراءات على بيانات المادة العلمية المقدمة، الخاتمة و فهر الموضوعات و قائمة المصادر و المراجع، وذلك لتكوين فكرة عامة على مضمون المادة العلمية.

***القراءة العادية:**

بعد أن يكون الباحث قد استطلع كافة المصادر و المراجع التي بحوزته والتي قد كون فكرة عامة عليها، ينتقل إلى مرحلة القراءة العادية الأكثر دقة من سابقتها بحيث يركز الباحث على الموضوعات التي سبق و أن رصدها من خلال القراءة العادية ويختار الاقتباسات التي تساعده في بحثه.

***القراءة العميقة:**

في هذا النوع من القراءة يقرأ الباحث كل عنصر من العناصر التي يحتجها على حدا، فيبدأ بالتحليل الفقرات و مناقشتها ووضعها في قالب منهجي .

المرحلة الثالثة:
إنجاز البحث العلمي.

مرحلة إنجاز البحث العلمي:

وتعتبر آخر مرحلة و أهمها على الإطلاق، حيث يبدأ الباحث بتدوين و كتابة البحث العلمي وفقا للقواعد و الأصول المتعارف عليها، نذكر أهمها على النحو الآتي:

***مراعاة لغة و أسلوب الكتابة العلمية:**

وذلك من خلال الآتي:

أولا:شروط لغة البحث العلمي و أسلوبه:

نجملها على النحو الآتي بيانه:

-سلامة الكتابة من الأخطاء اللغوية الشائعة.

-استعمال اللغة الفنية المتخصصة بالمجال القانوني.

-تفادي ألفاظ السخرية و أسلوب التهكم و الاستفزاز.

-الابتعاد عن ألفاظ الجزم و القطع فيما يبديه الباحث من أراء حتى يتوصل إلى النتائج.

-التحلي بالتواضع عند مناقشة الآراء و الأفكار.

-الالتزام بالبساطة و الإيجاز و التركيز على عرض الأفكار و المفاهيم، و الابتعاد عن الحشو، و التعقيد، و التكرار.

-ذكر البراهين و الأدلة عند تدعيم الأفكار و استعراض المواقف.

-عند استعمال الوسائل التوضيحية كالرسومات و الجداول يمكن إدراجها ضمن في سياق الفقرات إذا كانت تحتل نصف صفحة أما إذا تجاوزت ذلك وجب ترقيمها.

ثانيا:مراعاة العلامات الإملائية للوقف و الترقيم.

***النقطة المنفردة(.)**: تستعمل لـ: توضع في نهاية الجمل التامة المعنى ، كما تستخدم في نهاية الفقرات المرقمة التي تبدأ من سطر جديد، حتى و لو لم تكن جملا تامة.

* **النقطتان الرأسيتان (:)**: تستعمل بين القول و الجملة، بين الشيء و أقسامه، بين المشروح و الشرح، و بين المعرف و التعريف، عن التمثيل و قبل الأمثلة، بين العناوين الفرعية، و الجانبية.

* **النقاط الثلاث الأفقية(...)**: تستعمل عند حذف الجمل في الاقتباس تجنبا للاستطراد والإطالة بدلا من عبارة الخ، بعد العبارات التي تحمل معاني تحث القارئ على التفكير.

***الفاصلة المنقوطة(؛)**: و تستعمل في مواضع أهما، بين الجمل التي تكون بينها علاقة سببية، أو أن تكون إحدى الجمل سببا للأخرى، بين الجملتين الطويلتين اللتين تكون بينهما استدراك أو استثناء.

***علامة الاستفهام(؟)**: تستعمل عند نهاية الجمل الاستفهامية بأنواعها، و توضع كذلك لدلالة على الشك في صحة معلومة معينة.

***علامة التعجب(!):** توضع في نهاية الجمل المعبرة عن المعاني و المشاعر القوية: ك التعجب، أو الانفعال، أو التمني...

***الشرطة المنفردة(-):** و تستعمل في الحالات التالية؛

-في أول السطر في حلة الفصل بين كلام متحاورين؛

-بين العدد و المعدود؛

-لحصر الصفحات و تحديد أرقامها المتسلسلة في الهامش؛

-في أواخر الجمل غير التامة دلالة على التردد في إنهائها لسبب ما.

***الشرطتان(--):** تستعملان لتحديد الجملة، أو العبارة أو الكلمة المعترضة يتصل قبلها بما بعدها بحيث لو حدث تم معنى الجملة الأولى و الثانية.

***الشرطتان المتوازيتان(=):** و هي للدلالة على التبعية، و توضع في ذيل الصفحة إذا لم يكتمل نص حاشيتها، و توضع في أول قسم مخصص للحاشية في الصفحة الموالية.

***القوسان العاديان أو المفردان أو الهلالان:** و يجري استعمالهما في العديد من المواضع نذكر منها:

-تفسير و إيضاح الكلمة أ و اللفظ داخل القوسين؛

-حصر المصطلح أو اسم العلم أو العنوان أو الرقم؛

-حول الأسماء أو المصطلحات الأجنبية في سياق النص على أن تكون الحروف بالأجنبية،

***القوسان المزدوجان أو الشولتان("")**: و هي تعبر عن الاقتباس أو التنصيص و تستخدم في ما يلي:

-الاقتباس الحرفي من الغير؛

-حصر أسماء بعض الأعلام أو المصطلحات أو العناوين أو الأرقام.

***القوسان المزهران﴿﴾:**

ويوضعان بهدف حصر الآيات القرآنية الكريمة و الأحاديث النبوية الشريفة.

***القوسان المعكوفان(المعقوفان، المركنان)**: توضع عند كل جملة مقتبسة حرفيا توضيحا و توكيدا و إتماما و تقويما أو تصحيحا.

***توثيق الهوامش:**

تعتبر الهوامش من أهم أجراء متن البحث العلمي و نجمل أهم ما يخصها على النحو الآتي:

أولا:مفهوم الهوامش و وظائفها.

الهامش هو كل ما يخرج من النص من شروح و تعليقات و إشارات و إحالات و تراحم و هناك من يسميها قواعد الإسناد في

البحث العلمي، سواء كان الهامش مستقل بكل صفحة من البحث أو الدراسة ، أو كان في آخره. ولعل من أهم وظائف الهامش ما يلي:

-توثيق المصادر و المراجع العلمي التي اعتمد عليها الباحث.

- الإشارة إلى الشروحات و التفصيلات التي سبق ذكرها في الصفحات السابقة، أو توضيح مسألة معينة تعذر التوسع فيها في متن البحث و يمكن الإشارة بـ(*).

-يستعمل الهامش لإحالة القارئ إلى مراجع متخصصة في موضوع فرعي أو مسائل ثانوية.

ثانيا: قواعد توثيق المصادر و المراجع العلمية.

أ/ ما ينبغي ذكره عند توثيق المصادر و المراجع العلمية.

ونتعرض هنا إلى كيفية تدوين بيانات المصادر و المصادر المختلفة و إدراجها في الهامش أو في قائمة المصادر و المراجع التي سيأتي التنبيه عليها لاحقا ، و بيان تفصيل ذلك كالآتي

أولا- الكتب :

1- **اسم و لقب المؤلف :** و يمكن البدء باللقب (الاسم العائلي) ثم اسمه ، ويفصل بينهما بفاصلة ، و إذا كان للكتاب أكثر من مؤلف يذكر جميع أسماء المؤلفين موصولا بينهما بحرف الواو (و) إذا كانوا ثلاثة فأقل ، و يذكر اسم مؤلف واحد أو أشهرهم متبوعا بعبارة "وغيره" أو "وآخرون" .

و إذا كان الكتاب من تأليف هيئة علمية يذكر اسمه بدلا من اسم و لقب المؤلف.

2- **عنوان الكاتب** :يذكر عنوان الكاتب كاملا ثم العنوان الفرعي (الثانوي) الذي يتفرع عن العنوان الأول ، وله أن يبتدئ بعنوان الكاتب في توثيق البيانات الكتب في الهامش وفهرس المصادر و المراجع.

3- **اسم ولقب المعلق أو المترجم** : أن وجدا ، وقد يوجد الاثنان أو احدهما فقط

4- **رقم المجلد (إن وجد)** ، ثم رقم الجزء (أن كان الكتاب عبارة مجلدات مجزأة) ، مع الحرص على ذكر عنوان الجزء (إن وجد) .

5- **رقم الطبعة** : تحديد عدد الطبعة (الأولى أو الثانية...)، فإن لم توجد طبعة نبه إلى ذلك بقوله: "دون رقم الطبعة "أو "دون طبعة "، و للباحث أن يختصر العبارة فيقول: "د ر ط " أو "د ط ".

6- **اسم الناشر (دار النشر)** ، تذكر قبل مكان النشر و يسوغ تأخير ذكرها بعده ، و إذا لم تذكر دار النشر قال : "دون دار النشر " ، و صاغ اختصار هذه العبارة و الترميز إليها بالرمز "د ن " .

7- **مكان النشر:** و هو بلد النشر ، فان وجدت المدينة ذكرت أولا ثم ذكر اسم البلد ، و يمكن إن يكتفي باسم البلد فقط ، و إذا لم يذكر مكان النشر عبر على ذلك بالقول " دون مكان النشر " ، و يختصر "د م ن "

8- **سنة النشر:** أي تاريخ نشر الكتاب ، فإن لم يتضمن تاريخا أو سنة للنشر نبه الباحث إلى ذلك بعبارة : " دون سنة النشر " أو "دون تاريخ النشر" وله أن يختصر العبارة فيقول:"د س ن" أو "د ت ن "

9- **الصفحات المقتبس منه حرفيا أو بتصرف** ، و لا تذكر الصفحات إلا إذا كان المصدر و المرجع مدرجا في الهامش ، أما في قائمة المصادر و المراجع فلا يصح ذكر الصفحات .

و يعبر الباحث على الصفحات بحرف الصاد (ص) إشارة إلى صفحة واحدة أو (ص ص) لحصر عدد الصفحات التي اعتمد عليها، و يفصل بينها بمطه أو شرطة (-)، و له أن يكتفي بهذه الأخيرة تعبيرا عن تتابع الصفحات الموثق منها دون استعمال حرف الصاد وإن لم تكن الصفحات متتابعة استخدم الفاصلة بدلا من الشرط .

وللإشارة فإن الباحث عندما يذكر جميع المعلومات المرتبطة بالكاتب بما فيها بيانات نشره، فإنه يفصل بين جميعها بفاصلة عادية (،). كما أن الاختصارات (و أعني بها :ص ، ص ص ، د ط أو د ر ط ، د س ن أو د ت ن) ، التي يذكرها ضمن بيانات النشر يدرجها ضمن قائمة المختصرات و الرموز الذي سيأتي ذكره لا حقا ، و يمكنه أن يضع نقطتان رأسيتان بعد اسم و لقب المؤلف .

ثانيا – الأبحاث الجامعية الأكاديمية :

1-اسم المؤلف و لقبه أو الباحث.

2- عنوان البحث، بين قوسين.

3-نوع البحث: هل هو لنيل درجة الماستر أو الماجستير أو الدكتوراه أو أي دبلوم أو شهادة أو درجة أخرى .

4- **بيان التخصص العام**، متبوعا بالتخصص الدقيق (إن وجد).

5-اسم الكلية أو المعهد.

6- **اسم الجامعة أو المؤسسة الجامعية** (ملحقة جامعية أو مركز جامعي، مدرسة وطنية، مدرسة عليا) التي قدمت فيها الرسالة.

7-**تاريخ المناقش (ذكر السنة فقط)**. و إذا طبع ونشر البحث فيدرج ضمن قائمة الكتب و يذكر تاريخ النشر و دار النشر و بقية البيانات المتعلقة بالكتاب و قد تقدم ذكرها .

8-**تحديد صفحة أو صفحات الاقتباس.**

ثالثا- المحاضرات و المطبوعات الجامعية:

اسم ولقب الأستاذ .

موضوع المحاضرات التي ألقاها الأستاذ ، و يعبر على ذلك بعبارة : "محاضرات التي ألقيت على الطلبة ...".

المستوى (ليسانس ، ماستر ، ماجستير ، دكتوراه) .

4- التخصص العام، و التخصص الدقيق إن وجد.

5- الكلية أو المعهد.

6-الجامعة أو المؤسسة الجامعية (مركز جامعي، ملحقة جامعية، مدرسة وطنية، مدرسة عليا).

7- تحديدا رقم صفحة أو صفحات الاقتباس.

رابعا- المداخلات العلمية:

1- اسم ولقب المتدخل.

2- عنوان المداخلة.

3- موضوع المؤتمر أو الملتقى أو الندوة أو اليوم الدراسي.

4- الجهة المنظمة للمؤتمر أو الملتقى أو الندوة أو اليوم الدراسي

5- مكان تنظيمه.

6- تاريخ تنظيمه.

خامسا – الدوريات:

1-اسم ولقب المؤلف.

2-عنوان المقال، بين قوسين.

3-اسم المجلة أو الصحيفة، و تحته سطر.

4-الجهة المصدرة.

5-رقم السنة :فيقال مثلا السنة الأولى ، ويمكن اختصارها في حرف السين (س) ، و يدرج هذا الاختصار في قائمة المختصرات و الرموز.

6- رقم العدد: و يمكن اختصاره في حرف العين (ع)، و يدرج هو الآخر ضمن قائمة المختصرات و الرموز.

7-مكان الصدور.

8-تاريخ الصدور: باليوم و الشهر و السنة، وقد يذكر الشهر مع السنة أو السنة فقط.

9-رقم الصفحة أو الصفحات.

سادسا – الموسوعات :

- 1-عنوان الموسوعة، تحته خط.

2 - المجلد أو الجزء إن وجد.

3 -رقم الطبعة.

4- عنوان المقال ، بين قوسين ، إن وجد.

5- اسم ولقب المؤلف : وهو صاحب المقال أو صاحب الموسوعة ، و قد يكون مؤلف الموسوعة هيئة أو مؤسسة

فتذكر أيضا ، ويمكن تقديم اسم مؤلف صاحب الموسوعة ، ثم عنوانها.

6- بيانات النشر وهي : بدار النشر ، مكان النشر ، تاريخ النشر ، الصفحة أو الصفحات .

7- رقم الصفحة أو الصفحات.

سابعا - المخطوطات:

1- اسم المؤلف ولقبه.

2- عنوان المخطوط بين قوسين.

3-موضوع المخطوطة.

4-تاريخ النسخ.

5- اسم البلد الذي توجد به المخطوطة.

6- اسم المجموعة التي تنتسب إليها المخطوطة ورقمها.

7- وصفها إن كانت أصلية أو مصورة.

8-رقم صفحة أو صفحات الاقتباس.

ثامنا-الوثائق الحكومية:

1-اسم الدولة.

2-اسم وطبيعة الهيئة الصادرة عنها الوثيقة.

3-نوع الوثيقة.

4- عنوان الدراسة إن وجدت ، بين قوسين.

5- اسم الناشر.

6-مكان النشر.

7-تاريخ النشر.

8-رقم الصفحة أو الصفحات إن وجدت.

تاسعا-التقارير الصادرة عن المؤسسات أو الهيئات (الوطنية أو الدولية):

1-اسم المؤسسة أو الهيئة.

2-عنوان المقال أو الدراسة أو التقرير ، يوضع بين قوسين و تحته سطر.

3-اسم الناشر.

4-مكان النشر.

5-تاريخ النشر.

6-الصفحة أو الصفحات إن وجدت.

عاشرا-النصوص القانونية و التنظيمية:

1-نوع النص القانوني و التنظيمي (قانون،مرسوم،أمر ،قرار ...).

2-رقم القانون.

3-تاريخ صدوره، باليوم و الشهر و السنة (فيقال: مؤرخ في...) ، ويكتفي بالتاريخ الميلادي.

4-مضمون القانون

5-عدد الجريدة الرسمية.

6-الدولة المصدرة للجريدة الرسمية.

7-تاريخ صدور الجريدة الرسمية ، التاريخ الميلادي و التاريخ الهجري الميلادي ، يمكن الاقتصار على ذكر التاريخ الميلادي فقط و هو الشائع استعماله.

8- رقم الصفحة أو الصفحات التي يشغلها القانون.

حادي عشر – الأحكام و القرارات القضائية:

1-نوع الاجتهاد (حكم أو القرار).

2-رقم الحكم أو القرار.

3-تاريخ صدور الحكم أو القرار باليوم و الشهر و السنة.

4-تحديد الهيئة القضائية الصادر عنها الحكم أو القرار.

5-تحديد مضمون الحكم أو القرار.

6- مضمون الحكم أو القرار.

7-عدد المجلة القضائية.

8- تاريخ صدور المجلة القضائية.

وهناك من يرى توثيق الأحكام و القرارات الفضائية بالطريقة التالية :الدولة ، الوزارة ، نوع الاجتهاد (حكم أو قرار) ، رقم الحكم أو القرار ، تاريخ صدوره، تحديد الهيئة التي أصدرته ، تحديد مضمونه ، عدد المجلة القضائية ، تاريخ صدوره.

9- رقم الصفحة أو الصفحات.

ثاني عشر – الأحاديث التلفزيونية و الإذاعية:

1- اسم المتحدث.

2 – عنون الحديث، بين قوسين.

3- اسم الإذاعية أو القناة التلفزيونية.

4-اسم البلد.

5-تاريخ إجراء الحديث الإذاعي و التلفزيوني.

ثالث عشر – المقابلات الشخصية:

رابع عشر :الانترنت

ب/كيفيات وضع الهوامش المصادر و المراجع العلمية:

و نقصد بذلك كيفية توثيق معلومات المصادر و المراجع في الهامش، و نلخصها في الآتي:

-إذا ذكر المصدر أو المرجع لأول مرة فإننا نذكر كافة بياناته مع مراعاة نوع المصدر أو المرجع، كونه كتاب، أو مجلد...

-إذا تكرر المصدر أو المرجع للمرة الثانية بصفة متتالية دون أن يتوسطهما مرج أو مصدر آخر نكتفي بعبارة " نفس المرجع" أو " المرجع نفسه" متبوعا برقم الصفحة، وإذا كان المرجع أو المصدر باللغة الأجنبية، تكتب عبارة**(IBID)** ، و هي اختصار للكلمة اللاتينية**(IBIDEM)** .

-إذا تكرر ذكر المصدر أو المرجع لمرتين غير متتاليتين، و كان يفصل بينهما مصدر أو مرجع آخر، فيذكر اسم المؤلف متبوعا بكلمة"المرجع السابق" مع ذكر الصفحة، أما إذا كان المصدر أو المرجع أجنبيا تذكر عبارة "**OP CIT**"، وهي اختصار لعبارة " **OPERA CITATO"**.

-إذا كان للمؤلف أكثر من مرجع أو مصدر، لا نكتفي بعبارة المرجع السابق، بل نذكر اسم المؤلف، و اسم المرجع أو المصدر، ثم عبارة "المرجع السابق"، و الصفحة.

- إذا اشترك في تأليف المصدر أو المرجع، مؤلفين نذكر أسمائهم إضافة إلى البيانات الأخرى، أما إذا تجاوز عدد المؤلفين اثنان نذكر اسم أول مؤلف ونكتب عبارة و آخرون إضافة إلى البيانات الأخرى، و تطبق نفس القواعد السابقة في حالة ما إذا تكرر المرجع أو المصدر.

-إذا ذكر اسم المؤلف في متن الصفحة، فلا داعي لإعادة ذكر اسم المؤلف، بل نكتفي بالبيانات الأخرى فقط.

-إذا كان المصدر أو المرجع لمؤلف مجهول، نكتفي بالبيانات الأخرى و نشير بين قوسين بعبارة(مجهول الهوية).

-إذا كان المصدر المذكور مخطوطا لم ينشر بعد، فيجب على الباحث أن يشير إلى ذلك في الهامش مع ذكر جميع بيانات المخطوط.

-إذا كان الباحث يحيل إلى عدة صفحات متتابعة في مصدر أو المرجع، فيكتب(مثال:100-110) أو(ص ص100-110) ، أو ص100 و ما يليها.

و في الأخير توضع الأرقام الهوامش في متن البحث، ومن المستحسن تكون بين قوسين، ومن الضروري الفصل بين الهامش و المتن بخيط رفيع أفقي يمتد من يمين الصفحة إلى ثلثها تقريبا.

ج/أنواع الاقتباس:

يتنوع الاقتباس الذي يعتمده الباحث أثناء إعداد للبحث العلمي على حسب نوع المرجع أو المصدر، وذلك على النحو الآتي:

***الاقتباس الحرفي:**

وهو نقل النصوص حرفيا، و التي يجد الباحث من الضروري الاعتماد عليها في إعداد بحثه، دون أي شكل من أشكال التصرف و التغيير، و يوضع الاقتباس الحرفي ضمن شولتين ""، و مع ذلك ننصح بعدم الإكثار من الاقتباس الحرفي لأنه يلغي من شخصية الباحث، و يستحسن ألا يتجاوز الاقتباس الحرفي ثمانية أسطر في

الصفحة، و إذا تجاوز الحد المذكور نستغني عن الشولتين مع تمييزه عن باقي الفقرات في متن الصفحة.

***الاقتباس غير حرفي:**

و يسمى أيضا بالنقل غير مباشر و فيه يتصرف الباحث في النص الأصلي، و يكون الاقتباس المباشر إما عن طريق إعادة الصياغة، أو التلخيص، أو الاختصار.

المواصفات النهائية للبحث العلمي

الصفحات التمهيدية في البحث:

1/واجهة المذكرة :

وهي أولى الصفحات التمهيدية، و هي عبارة عن طبقة سميكة تتضمن مجموعة من البيانات التعريفية و المشترطة أكاديميا في البحوث العلمية الجامعية، تتضمن الواجهة الرئيسية عدة معلومات أهمها:

-اسم الجامعة/أو المركز الجامعي...

-رمز المركز الجامعي

-اسم الكلية

- القسم

- الغرض من المذكرة مثلا: مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق

-التخصص: ....

-العنوان......................

-اسم الطالب:..................

- اسم الأستاذ المشرف:.............

لجنة المناقشة:

الأستاذ.........................رئيسا

الأستاذ.......................مشرفا ومقررا

الأستاذ.......................مناقشا

السنة الجامعية..../....

2/ ورقة بيضاء:

يتساءل البعض حول إدراج الورقة البيضاء بعد الواجهة ، و الإجابة بكل بساطة هو حماية الواجهة الثانية التي تأتي بعد الورقة البيضاء من الضياع وذلك بعد ضياع الواجهة الرئيسية.

3/واجهة ثانية:

ندرج واجهة ثانية بعد الورقة البيضاء فيها نفس المعلومات الموجودة في الواجهة الرئيسية وذلك تحسبا وتخوفا من ضياع الواجهة الرئيسية وتلفها ،فوجود واجهة ثانية يمكن القارئ لهذه المذكرة من معرفة المعلومات الخاصة بهذه الأخيرة.

4- صفحة البسملة:

و هي بسم الله الرحمان الرحيم، فيستحسن أن يبتدئ بها الباحث بغية السداد و التوفيق من الله تعالى.

5/افتتاحية:

خير ما نبدأ به عملنا البحثي يكون بمقولة ،أو آية كريمة ،أو حديث شريف ، أو بيت شعري ،المهم الافتتاحية تكون ذات صلة من قريب أو من بعيد ببحثنا هذا.

6/شكر وعرفان:

بطبيعة الحال هذا الشكر يكون للمشرف ويكون للجنة المناقشة، و إن أمكن للأسرة الجامعية......

7/الإهداء:

الإهداء يكون للمقربين – أفراد العائلة –الأصدقاء- أي لأعز ما نملك.

8-قائمة المختصرات:

وهي قائمة من صفحة أو أكثر –حسب الحاجة- توضع فيها رموز و مختصرات لأهم المصطلحات و الألفاظ المستعملة في البحث العلمي. مثل:

-ق إ م إ : قانون الإجراءات المدنية والإدارية

- ج ر : الجريدة الرسمية

- د م ج : ديوان المطبوعات الجامعية

مقدمة البحث :

تعد مقدمة البحث مدخلا لأي بحث علمي وبالرغم من أنها أول ما يقرأ إلا أنها أخر ما يكتبه الباحث عادة ذلك لأنها تعطي للقارئ فكرة شمولية عن موضوع البحث ومن ثم لا يكتمل بناؤها إلا بعد إتمامه.

وتكتب مقدمة البحث عادة في شكل فقرات متسلسلة، يجب أن تتضمن ما يأتي:

1/ التعريف بموضوع البحث وأهميته:

ويقصد بالتعريف بموضوع البحث تحديد الإطار العام لموضوع البحث، ويجب على الباحث أن يراعي في بداية المقدمة التدرج من كتابة العموميات المرتبطة بموضوع البحث إلى الحديث عن الأمور الخاصة المرتبطة بموضوع البحث.

أما أهمية الموضوع فيقصد بها تعرض الباحث إلى الغرض من وراء بحثه وبعبارة أخرى الفوائد التي يضيفها البحث من الناحية النظرية والعملية إلى المجتمع. والغرض منها إقناع القارئ بضرورة إجراء البحث. وعليه فإنه يجب أن تكون المبررات صادقة ومقنعة وأن تكون صياغتها واضحة وعباراتها دقيقة.

2/ دوافع اختيار الموضوع:

يقصد بدوافع اختيار الموضوع التعرض للأسباب التي دفعت بالباحث إلى اختيار هذا الموضوع دون غيره وهي في الغالب تقسم إلى دوافع شخصية وأخرى موضوعية.

3/ الإشكالية:

تعتبر عملية تحديد إشكالية البحث من أهم خطوات البحث العلمي لأنها تتعلق بما يثيره الباحث من مسائل تستدعي البحث فيها لإيجاد حل لها، ويجب أن تكون ملمة بكل الموضوع. ويفضل وضع إشكالية واحدة أساسية وشاملة لكل الموضوع ، ويجوز له تجزئتها لإشكالات فرعية.

و للإشكالية مجموعة من الشروط الموضوعية، نذكر منها:

-الخبرة الشخصية لدى الباحث العلمي الأكاديمي.

-القراءة التحليلية لموضوع البحث وفهمه فهما صحيحا.

-الوصول إلى المنهج الصحيح و أدواته.

-الابتكار و الأصالة في طرح الإشكالية.

-قابلية الإشكالية للبحث فيها.

-مراعاة عامل الزمن عند عرض الإشكالية.

تؤخذ بعين الاعتبار النقاط التالية عند صياغة الإشكالية:

- الوضوح أي أن تصاغ بألفاظ بسيطة وعبارات سهلة.

- الاختصار.

- أن تكون معقولة أي يمكن الإجابة عنها.

- أن يكون لها علاقة بالموضوع.

وتبرز أهمية الإشكالية في النقاط التالية:

-فهم محتوى موضوع البحث و السيطرة على مختلف جوانبه.

-القدرة على التحليل.

-اكتساب الباحث لأسلوب علمي قوي و القدرة على المنهجية.

-تزويد الباحث بريد لغوي و اصطلاحي متخصص يمكنه من صياغة و تحليل محتوى الباحث.

4/ **المنهج المتبع:**

يجب على الباحث تحديد المنهج الأنسب الذي سوف يتبعه في بحثه، وذلك حسب ما تقتضيه طبيعة البحث، ولا يكفي هنا الإشارة للمنهج الذي سلكه الباحث في بحثه فقط بل يقع على عاتقه تبرير اختياره له. و من أهم المناهج المستعملة في الجانب القانوني نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

***المنهج الوصفي:** ويسمى أيضا بالبحث الإحصائي، حيث يقوم على جمع البيانات والمعلومات والتفاصيل حول المشكلة أو الهدف المراد عمل البحث العلمي عنه.

***المنهج التحليلي:** ويقوم هذا المنهج على عمليّاتٍ ثلاث: التّفسير، والنّقد والاستنباط، وقد تجتمع هذه العمليّاتُ كلّها في سياق بحثٍ معيّن، أو قد يُكتفي ببعضها وذلك بحسب طبيعة البحث.

***المنهج الاستدلالي أو الاستقرائي:** وفيه يربط العقل بين المقدمات والنتائج، وبين الأشياء وعللها على أساس المنطق والتأمل الذهني،فهو يبدأ بالكليات ليصل منها إلى الجزئيات.
***المنهج الاستقرائي:** وهو يمثّل عكس سابقه،حيث يبدأ بالجزئيات ليصل منها إلى قوانين عامة والواقع أن تصنيف المناهج يعتمد عادة على معيار ما حتى يتفادى الخلط والتشويش، وتختلف التقسيمات بين المصنفين لأي موضوع،وتتنوع التصنيفات للموضوع الواحد، وينطبق ذلك على مناهج البحث.

***المنهج المقارن:** ويستعان به في العلوم القانونية في الكثير من الدراسات، وذلك من خلال مقارنة مؤسسات قانونية بمؤسسات قانونية في نظم قانونية أخرى. أو مقارنة النظم القانونية بحد ذاتها .

***المنهج التاريخي:** وهو يقوم على تحليل العناصر والأسباب التي أدت إلى وقوع المشكلة أو الهدف في الماضي، بهدف معرفة مدى تأثيرها وهل لها جانب إيجابي أو سلبي عن تطبيق نفس هذه العناصر

على مشكلة أخرى، بالإضافة إلى عرضها في الحاضر والتطوير أو التغير في المستقبل.

5/ أهداف الدراسة:

عند تحديد الباحث أهداف البحث فإنه يجب أن يجيب على سؤال يوجهه لنفسه وهو لماذا يجري هذا البحث؟ وما هو الهدف الذي يسعى للوصول إليه من خلال إجراء عملية البحث سواء كان هدف علمي أو عملي؟ وبالتالي تختلف الأهداف عن الأهمية من أن الهدف من البحث موجه للباحث نفسه والفوائد التي يجنيها شخصياً من إجراء البحث، أما أهمية البحث فإنها عبارة عن الفوائد التي يجنيها الآخرون من إجراء البحث.

6/ الدراسات السابقة:

يقصد بذلك أن يشير الباحث إلى الدراسات السابقة التي تناولت موضوعه ولا يجوز الإشارة للمراجع العامة والاكتفاء فقط بـ:

- الأطروحات.

- المذكرات الجامعية. (وينصح الباحث في هذه الحالة عدم استعمال مذكرة تخرج تقل عن درجة ومستوى العمل العلمي المقدم.)

- المقالات المنشورة في المجلات المحكمة الورقية والالكترونية.

- المداخلات في الملتقيات الدولية والوطنية بشرط أن يكون لها سند ورقي.

– المداخلات في الأيام الدراسية بشرط أن يكون لها سند ورقي.

7– صعوبات البحث (إن وجدت):

يجب على الباحث أن يدرج الصعوبات الخاصة بالبحث في حد ذاته والتي اعترضته أثناء إنجازه لا المسائل الشخصية مثل: نقص المراجع، نقص الأحكام القضائية التي تناولت الموضوع، تشعب النصوص القانونية التي تحكمه....الخ.

8– التصريح بالخطة:

يرتبط وضع الخطة بالإشكالية التي يطرحها الباحث لأنها تنبثق عنها وتعد بمثابة أجوبة أولية عن التساؤلات المطروحة ضمنها. ومن ثم يجب أن تشتمل الخطة على التقسيمات المختلفة للموضوع والتي يجب أن توضع بدقة وإحكام تماشيا وطبيعة الموضوع محل البحث والمنهج المتبع لمعالجته، ويجب أن تقتصر على المحاور الرئيسة دون الجزئية مع تبرير التقسيم. يرجى التقيد بعنوان البحث عند تفصيل كل عنصر وخلية من المقدمة.

ملاحظة:

*يترك للباحث حرية في إعطاء عناوين لمقدمة بحثه... أهمية الموضوع...دوافع الاختيار...الإشكالية...المنهج المتبع... أو أن يعدها في شكل فقرات دون عناوين. وفي هذه الحالة تعين عليه استخدام الخط الغامق وكمثال عن ذلك: ومن هنا تبرز **أهمية دراسة موضوع.........** وما دفعنا إلى **اختيار هذا الموضوع.**

- وجوب الترقيم للمقدمة، ويمنع الإشارة للمقدمة بالأحرف فهي جزء أساسي من المذكرة ولا ينبغي فصلها عن محتوى وأجزاء البحث. وتبعا لذلك ترقم أول صفحة في المقدمة "هي أول الترقيم".

صلب موضوع البحث:

و يقصد به متن البحث، و يبدأ من الباب أو الفصل على حسب طبيعة المذكرة إلى غاية الخاتمة، و يتضمن صلب الموضوع العرض التفصيلي لمضامين أبواب البحث وفصوله، و كما هو معلوم أن البحوث نهجين ، نهج لاتيني ، ونهج أنجلو أمريكي فالنهج اللاتيني يتم تقسيم البحوث فيه إلى شقين ، أما النهج الأنجلوأمريكي فللبحوث فيه أقسام متعددة .وعليه فالنهج المتبع بالنسبة لنا هو النهج اللاتيني وذلك بتقسيم المذكرات إلى قسمين تقسيم البحث حسب مستوانا هذا يكون إلى فصلين ، وكل فصل يقسم إلى مبحثين فأكثر ،وكل مبحث إلى مطلبين فأكثر ،وكل مطلب إلى فرعين فأكثر.......الخ.

وتوجد نقاط مهمة يجب على الطلبة احترامها كذلك في هذا المجال أهمها:

-تخصص ورقة عازلة و منفصلة لا يكتب فيها سوى عنوان الباب أو الفصل بخط كبير و واضح في وسط الورقة، كذلك عنوان الفصل و لكن بحجم أقل و هكذا، لا ترقم هذه الأوراق لكنها تحسب ضمن تسلسل الصفحات.

-من الناحية المنهجية لا يمكن أن نكتب عنوان تحت عنوان بشكل مباشر، وعليه يجب أن يكون هناك تمهيد لكل العناوين ولو بكلمة واحدة.

-من ناحية أخرى لابد أن نضع خلاصة في نهاية كل فصل .

-لابد كذلك أن نمهد في نهاية كل كلام موجود تحت أي عنوان في البحث إلى بداية العنوان الموالي ، وأهم ذلك تمهيد الفصل الثاني في نهاية الفصل الأول لكي نشعر الانتقال بسلاسة من نقطة لأخرى ،أي من بعد طرح الإشكالية إلى بداية الفصل الأول مرورا بالمباحث والمطالب والفروع وغير ذلك من الفصل الأول عبورا إلى الفصل الثاني بعناوينه كلها وصولا إلى نهاية الفصل الثاني وبالتالي تمهيدا للخاتمة .

الخاتمة:

تعد خاتمة البحث المرحلة الأخيرة التي يسعى من خلالها الباحث إلى تقديم عرض مختصر و موجز و دقيق و شامل لكل ما قام به أثناء إعداد البحث، إلى غاية التوصل إلى النتائج و تقديم الاقتراحات، و بذلك تتحدد من خلالها قيمة البحث و أهميته، باعتبارها تتضمن

إجابة وافية و واضحة على إشكالية البحث المطروحة و تحتوي على مجموعة من العناصر تتمثل فيما يلي:

- عرض موجز و مركز للجهود التي بذلها الباحث خلال مراحل إعداد بحثه و يكون هذا بمثابة خلاصة للبحث و هذا فيه دلالة واضحة على أن الباحث مستوعب لموضوع بحثه.

- عرض النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال البحث المقدم.

- تقديم الاقتراحات كحلول مطروحة و مقدمة بناء على النتائج التي سبق التوصل إليها.

- الإشارة إلى بعض الجوانب التي لا تزال تحتاج إلى دراسة و تحليل إذا لم يتناولها الباحث بالتفصيل، و ذلك من خلال طرح إمكانية التوسع في هذه الجوانب باعتبارها تشكل مواضيع جديدة قابلة للبحث مستقبلا.

- أما فيما يتعلق بطريقة كتابة الخاتمة فعلى الباحث أن يشير إلى أنه أنهى البحث و أنه يقدم ملخصا و مختصرا على شكل جمل استنتاجية

تمثل الفكرة الرئيسية للبحث و ذلك باستعمال صيغة الماضي كقوله: (تناولت في بحثي هذا... تطرقت إلى... عالجت... توصلت إل مجموعة من النتائج...)

كما أنه على الباحث عند كتابته للخاتمة أن تكون كل من النتائج و الاقتراحات في شكل عناوين واضحة.

بعد التطرق إلى هذا العرض الموجز يمكن الإشارة إلى مثال توضيحي لخاتمة المبحث، فلو تطرق الباحث مثلا إلى موضوع عمالة الأطفال في ضوء المواثيق الدولية و التشريع الجزائري، يكون عرضه الموجز و المختصر تضمن الإشارة إلى عمالة الطفل في ضوء المواثيق الدولية و كذا في التشريع الجزائري و هل هناك توافق بين محتويات النصوص الدولية و التشريع الجزائري فيما يخص عمالة الأطفال، و إن كان هناك اختلاف وجب توضيحه باختصار شديد، و هنا تبرز قيمة البحث من الناحية العملية.

كما أن الباحث عند إعداده لهذا الموضوع قد اعتمد على مجموعة نصوص داخلية و خارجية (المعاهدات، الاتفاقيات الدولية، نصوص الدستور و القوانين العضوية، و نصوص القوانين و الأوامر و المراسيم الرئاسية و التنفيذية، القرارات الوزارية...) فيقع عليه في هذه الحالة إثبات مجال قوة و أهمية هذه النصوص التي شملتها الدراسة و مدى تناسقها، أو خلاف ذلك يبرز مجال ضعفها و قصورها عندما عالجت و تطرقت إلى عمالة الأطفال و تشغيلهم، و هذا يكون بمثابة نتائج توصل إليها الباحث، و من ثم يمكن اقتراح البدائل في مجال تعديل النصوص التي تناولت الموضوع، و التي تكون بمثابة اقتراحات و توصيات، و هنا تبرز شخصية الباحث و يتصف عمله العلمي بالجدية في المعالجة و الطرح و تقديم البدائل و الحلول.

و في الأخير يمكن القول أن خاتمة البحث هي آخر ما يقرأ في كل بحث علمي، و نستطيع من خلال فقراتها و محتواها أن نتعرف على أهم ما تضمنه البحث من نقاط أساسية، و الإجابة على الإشكالية المطروحة. و أهم ما توصل إليه الباحث من نتائج و اقتراحات، و

أيضا ما أشار إليه الباحث من بعض النقاط و المسائل التي تحتاج إلى دراسة في المستقبل.

الملاحق :

مفهومه:

هي كل ما يضاف أو يلحق إلى البحث العلمي من معلومات و بيانات هامة التي تساعد

على الفهم و التوضيح حيث تدرج هذه الملاحق مباشرة بعد الخاتمة، مع تخصيص ورقة منفصلة يكتب فيها كلمة " الملاحق" و في حالة ما إذا كانت الملاحق كثيرة يمكن أن يدرج فهرس توضيحي للملاحق الموجودة.

أوصاف الملاحق:

يشترط في الملاحق، ما يلي:

-أن يكون تكميليا و مساعدا، بحيث يقدم إضافة علمية و عملية لموضوع البحث، و لا يمكن إدراجه في مضمون البحث لطوله، أو عدم انسجامه مع النص و ذلك للحفاظ على تسلل الأفكار و ترتيبها مما ينعكس إيجابا على الأسلوب العلمي من جهة، و من جهة أخرى المحافظة على حجم البحث تجنبا للإخلال بالتوازن الشكلي و الموضوعي للبحث.

أنواعه:

-الوثائق التي يعدها الباحث بنفسه و التي تكون جداول أو قوائم أو إحصائيات أو قائمة بالتشريعات المرتبطة بموضوع ما أو نماذج الاستبيانات.

-الوثائق المنقولة، و تعني إعادة كتابة الوثائق مثل مشاريع القوانين، النصوص القانونية و النصوص الكاملة لأحكام القضاء، الوثائق التاريخية و كذا الإحصائيات و البيانات التي يحصل الباحث من جهاز

مختص. و ما تجدر الإشارة إليه ضرورة ترقيم هذه الملاحق متسلسلة، و ذكر عنوان الملحق و مصدره، مع إحالة لذاك في الهامش.

المصادر والمراجع :

تصنف قائمة المصادر و المراجع وفقا لعدة معايير أهمها:

- على أساس القيمة العلمية للمصدر أو المرجع.

- على أساس الترتيب الأبجدي أو الألفبائي.

- على أساس سنة النشر.

-على أساس موضوع البحث العلمي.

قائمة المحتويات:

و يسمى أيضا دليل المحتويات أو الموضوعات، و لقد كان مصطلح "الفهرس" شائعا رغم أنه لا يعبر عن كلمة قائمة المحتويات،

فبالعودة إلى أصل كلمة "الفهرس" و هي كلمة فارسية نجد المقصود منها هو:كتاب يضم مجموعة من أسماء المؤلفات و الكتب.

و تحتوي قائمة المحتويات على جميع عناوين البحث التي تضمنتها الخطة من المقدمة على غاية قائمة المحتويات، مع ضرورة الترقيم، فكل عنوان يقابله رقم الصفحة الخاصة به.

الملخص:

وهو تلخيص البحث، يجعله الباحث في نهاية بحثه بعد قائمة المحتويات دون ترقيم، وهو معتمد في ميدان البحث في العلوم القانونية و العلوم الشرعية...و غيرها من العلوم الإنسانية، و يستحسن أن يكون الملخص في صفحة أو صفحة و نصف على الأكثر ويحرر بلغة أجنية أخرى(فرنسية/ انجليزية)،و إذا حرر البحث بلغة غير العربية كان الملخص بلغتين العربية و أخرى أجنبية.

ولابد أن يكون الملخص هادفا و دالا، و لأجل ذلك يشترط بعضهم أن يتبع بكلمات مفتاحية، من ثلاث على سبع كلمات، و الحكمة من وضع الملخص هو تزويد القارئ بفكرة إجمالية و موجزة عن موضوع البحث.

نموذج شكلي عن البحث العلمي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي.

المركز الجامعي الصالحي أحمد –نعامة–



معهد الحقوق و العلوم السياسية.

قسم الحقوق.

تخصص:

مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر حقوق.

بعنوان:

إعداد الطالب(ة):

لجنة المناقشة:

الأستاذ(ة):................................رئيسا.

الأستاذ(ة):........................مشرفا و مقررا.

الأستاذ(ة):..................................مناقشا.

السنة الجامعية:........م/..........م.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي.

المركز الجامعي الصالحي أحمد-نعامة-



معهد الحقوق و العلوم السياسية.

قسم الحقوق.

تخصص:

مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر حقوق.

بعنوان:

إعداد الطالب(ة):

لجنة المناقشة:

الأستاذ(ة):................................رئيسا.

الأستاذ(ة):..........................مشرفا و مقررا.

الأستاذ(ة):.................................مناقشا.

السنة الجامعية:........م/..........م.


بسم الله الرحمن الرحيم

آية قرآنية.

حديث نبوي.

بيت شعري.

مقولة.

الشكر و العرفان:

الإهداء:

مواصفات الكتابة:

الخط المستعمل في الكتابة:

	اللغة	نوع الخط	الحجم
خط النص	العربية	Simplified Arabic	16
	الفرنسية	Times New Roman	14
خط الهامش	العربية	Simplified Arabic	12
	الفرنسية	Times New Roman	10
خط العناوين	العربية	Simplified Arabic	G/18

المسافات (البنية الشكلية للورقة).

اليمين	03سم
اليسار	2.5سم
الأعلى	2.5سم
الأسفل	2.5سم
بين الأسطر	عادي simple

قائمة المختصرات:

المختصرات باللغة العربية:

ص :الصفحة.

ع:العدد.

ج: الجزء.

مج: مجلد

ق: قانون.

ج.ر: الجريدة الرسمية.

...الخ

المختصرات باللغة الأجنبية(فرنسية/ إنجليزية):

P:page.
N:numéro.
j.o:journal officiel.
Art:article.
Ed:édition.
Op.cit:ouvrage déjà cité (opere citato).
Ibid.:même endroit (ibidem).
…

مقدمة

مقدمة

1-التعريف بموضوع البحث و أهميته.

2-دوافع اختيار الموضوع.

3-الإشكالية.

4-المنهج المتبع.

5-الدراسات السابقة.

6-صعوبات البحث.

8-التصريح بالخطة.

الفصل/الباب الأول.

مع ذكر عنوان الباب/الفصل الأول.

الفصل/الباب الأول.

تمهيد:

نموذج عن بنية الورقة الشكلية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للوساطة الجزائية.

الوساطة الجزائية من النظم القانونية الحديثة التي تهدف إلى تغيير نظرة المجتمع للنظم العقابية التقليدية، من خلال النزاعات الجزائية بأسلوب حديث يتماشى، و متطلبات العصر الحالي.

و من خلال هذا المبحث سنتناول الإطار المفاهيمي للوساطة الجزائية من خلال تحديد مفهومها، وكذا طبيعتها القانونية، و الصور التي تظهر فيها الوساطة الجزائية، و ذلك على النحو الآتي:.

الفرع الأول: تعريف الوساطة الجزائية.

إن تعريف الوساطة الجزائية يقتضي تحديد معناها من الناحية اللغوية، ومن الناحية الاصطلاحية ونستعرض ذلك كما يلي:

الوساطة مشتقة من الفعل وسط، و الوسط هو اسم للمكان الذي يستوي إليه المساحة من الجوانب المدور، و هو استعارة للخصال المحمودة لوقوعها بين طرفي الإفراط و التفريط [1].

التعريف الاصطلاحي للوساطة الجزائية:

---

[1] أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، معجم الكليات، ط 2، دار الرسالة، لبنان، 1998م ص،938.

تعرف الوساطة عموما في الفقه القانوني على أنها:{ أسلوب من أساليب الحلول البديلة لفض النزاعات، تقوم على توفير ملتقى للأطراف المتنازعة للاجتماع و الحوار و تقريب وجهات النظر بمساعدة شخص محايد، و ذلك لمحاولة التوسط لحل النزاع}[1].

و بالرجوع إلى قانون الإجراءات الجزائية في تعديله الجديد لسنة 2015م، و بالتحديد نص المادة 37مكرر و ما يليها، فنجده لم يعرف الوساطة الجزائية، و اكتفى برصد الأحكام الإجرائية تاركا ذلك للفقه القانوني حيث جاء في نص المادة 37 مكرر{ يجوز لوكيل الجمهورية قبل أي متابعة جزائية، أن يقرر بمبادرة منه، أو بناء على طلب الضحية أو المشتكى منه، إجراء الوساطة عندما يكون من شأنها وضع الحد للإخلال الناتج عن الجريمة، أو جبر الضرر المترتب عليها...}.

---

[1] عبد الكريم عروي، الطرق البديلة في حل النزاعات القضائية " الصلح و الوساطة القضائية"، مذكرة ماجستير تخصص عقود ومسؤولية، جامعة الجزائر1، كلية الحقوق، بن عكنون، 2011م-2012.ص،78.

الباب/الفصل الثانـي.

مع ذكر عنوان الباب/الفصل.

الخاتمة

الخاتمة:

النتائج:

التوصيات:

الملاحق

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع:

*القرآن الكريم(مع تحديد الرواية).

*السنة النبوية الشريفة.

أولا/المصادر:

1-الدستور:

2-المعاهدات و الاتفاقيات الدولية:

3-القوانين:

أ/القوانين العضوية:

ب/القوانين العادية:

4-النصوص التنظيمية:

أ/المراسيم الرئاسية:

ب/المراسيم التنفيذية:

5-النصوص الإدارية الداخلية:

أ/المناشير:

ب/التعليمات:

6-القرارات الوزارية/القرارات الوزارية المشتركة:

ثانيا/المراجع:

1-الكتب:

أ/الكتب باللغة العربية:

-الكتب العامة:

-الكتب الخاصة:

ب/الكتب باللغة الأجنبية:

-الكتب العامة:

-الكتب الخاصة:

2-القواميس و المعاجم:

3-الرسائل الجامعية:

أ/أطروحات الدكتوراه:

ب/رسائل الماجستير:

ج/مذكرات المساتر:

د/مذكرات الليسانس:

هـ/مذكرات المعاهد المتخصصة:

4-الدوريات:

أ/المقالات:

ب/المحاضرات و المطبوعات الجامعية:

ج/الموسوعات:

د/المقالات المنشورة بالجرائد:

هـ/المقابلات الشخصية:

ثالثا:الأنترنت.

قائمة المحتويات.

قائمة المحتويات:

المقدمة..ص

الباب/الفصل الأول................................ص

المبحث الأول.....................................ص

المطلب الأول..................................ص

الفرع الأول....................................ص

أولا...ص

1-...ص

أ/..ص

الملخص باللغة العربية:

الكلمات المفتاحية:

Résumé :

Les mots clés:

المراجع المعتمدة:

الكتب:

*أحمد طالب، منهجية إعداد المذكرات و الرسائل الجامعية، ط5، دار الغرب ، 2017.

* باوني محمد، محاضرات في منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ط1، منشورات مكتبة اقرأ، قسنطينة، الجزائر، 2011 .

*عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية، ط1، دار الجسور ، الجزائر، 2014.

علي مراح ،منهجية التفكير القانوني نظريا وعمليا ،ديوان المطبوعات الجامعية ، دون طبعة ، الجزائر ،2004.

*صلاح الدين شروخ ، منهجية البحث العلمي ، دار العلوم ، دون طبعة ،الجزائر ، 2003.

*فضالي ادريس ،الوجيز في المنهجية والبحث العلمي ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثانية ، الجزائر ،2010.

المحاضرات :

- عبد المنعم نعيمي، محاضرات في منهجية العلوم القانونية(تقنيات البحث العلمي)، محضرات ألقيت على طلبة السنة الثانية ل م د، السنة الجامعية2016-2017.